

آب (أغسطس) 2014

الاحتجاج الاجتماعي ورفع الدعم في مصر : سيناريوهات مستقبلية

نادين عبدالله¹

أعلنت الحكومة المصرية في 5 يوليو (تموز) الماضي قرارها بتخفيض الدعم الحكومي على الوقود كخطوة أولى في إطار سياسات مستقبلية تهدف إلى إنهاء العمل به تماماً. وقد أدى هذا الإجراء إلى تضرر قطاعات مجتمعية عديدة. وهو ما عكسته الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها مصر إثر صدور هذه القرارات. لذا تناول هذه الورقة السيناريوهات المحتملة للتعبير عن الغضب الاجتماعي الناجم عن شروع الدولة في عملية تخفيض مستمر للدعم، والنتائج المترتبة عليها. فنتوقع أن ينتج عن هذا الإجراء - في الأمد المتوسط والبعيد- واحد من سيناريوهين أو قد يجتمعا معاً. أولاً: قد يلجأ المتضررون من جراء السياسات التقشفية إلى استراتيجيات تتسم بقدر من الاستدامة، فيسعون إلى التكتل في شكل روابط أو نقابات تدافع عن مصالحهم الاجتماعية بحيث يكون الهدف الأبعد لها هو الضغط على الدولة من أجل صياغة عقد اجتماعي جديد. وهو الأمر الذي من شأنه دفع النظام ككل في مسار ديمقراطي وأكثر استقراراً لأنه سيكون قائماً على شراكة مجتمعية أشمل. ثانياً: قد يدفع غياب قنوات التواصل والهيكل الوسيطة إلى اندلاع هبات اجتماعية عشوائية في مشهد قريب من الانفجار الاجتماعي الذي عرفته مصر في عهد الرئيس السادات عام 1977. وربما قد يفضي الضغط الاقتصادي إلى مزيد من الاحتجاجات الاجتماعية القطاعية والمتفرقة بصورة قد تكون مماثلة لما عرفته البلاد خلال الأعوام الماضية. قد تجبر هذه الاحتجاجات أو الهبات الاجتماعية النظام على التوقف المرحلي عن مزيد عن سياسات التقشف. إلا أنه، ليس من المتوقع أن تجبره على إحداث تغيير هيكلي في طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة على المدى الأطول. لذا، لو أرادت الفئات المجتمعية المتضررة من جراء السياسات الاقتصادية الراهنة المشاركة في تعديلها بشكل يخدم مصالحها، فلا مناص لها من أن تنجح في تأطير نفسها في روابط ونقابات ليست فقط أكثر تنظيماً وقدرة على اختراق المجتمع. أما الدولة فعليها أن تقوم بتسهيل عملية التنظيم الاجتماعي والنقابي. هي تحتاج اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى هياكل مجتمعية قادرة على إدارة الصراع الاجتماعي.

¹ باحثة غير مقيمة في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في برلين.

أعلنت الحكومة المصرية في 5 يوليو (تموز) الماضي قرارها بتخفيض الدعم الحكومي على الوقود كخطوة أولى في إطار سياسات مستقبلية تهدف إلى إلغائه. وجدير بالذكر أن دعم الوقود يشكل نحو 20% من إجمالي الإنفاق الحكومي منذ عام 2008.² وبالفعل، فإن إصلاح منظومة الدعم على الطاقة كانت ولا تزال ضرورة ملحة، خاصة وأن هذا الدعم قد ساهم في ارتفاع العجز في موازنة الدولة (وصل إلى 12 - 13% من الناتج المحلي الإجمالي طبقاً لتقديرات وزير المالية الحالي)³ وزيادة نسبة النفقات الجارية، ولم تبق سوى نسبة ضئيلة من الأموال العامة للاستثمار.⁴ ورغم ذلك لم تنجح أي من الحكومات التي أتت بعد ثورة 25 يناير (كانون الثاني) في اتخاذ خطوات جديّة في هذا الاتجاه لأن شبح الغضب الاجتماعي من إجراءات غير شعبية ظل ظاهراً في الأفق. ورغم أن ضرورة إصلاح منظومة الدعم ليست محل جدال كبير، تظل آليات إصلاح هذه المنظومة بطريقة تضمن تعويض المتضررين من إلغائها من أبناء الطبقات غير الميسورة محل الخلاف الرئيسي. بالتأكيد، يعاني النظام الحالي من ضغوط مالية كبيرة خاصة وأن فاتورة العجز المالي تدفعها الدول الخليجية، وهو أمر غير قابل للاستمرار. ومع ذلك، فإن شروعه في إلغاء جزء من الدعم من دون وضع هذا الإجراء في إطار حزمة سياسات اقتصادية أخرى تزيد من الإيرادات الضريبية الدولة اللازمة لتوفير بنية تحتية بديلة وفعالة (مواصلات وشبكات طرق)، وتكوين شبكات ضمان اجتماعي (كبطاقات تموينية والدعم المادي) لحماية المتضررين، قد خلق بالفعل فئات مجتمعية متضررة من هذا الإجراء. وبالتالي، فهي ناقمة على سياسات الحكومة الجديدة. وقد ظهر ذلك واضحاً في الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها مصر إثر صدور هذه القرارات. ونذكر على سبيل المثال احتجاجات سائقي سيارات الأجرة والحافلات الصغيرة، والتي عبروا عنها سواء في شكل وقفات احتجاجية أو من خلال إضرابات جزئية. بالإضافة إلى المعاناة المادية لقطاعات مجتمعية عديدة كالعمال والطلبة والعاطلين عن العمل. وفي هذا الإطار، نتناول في هذه الورقة السيناريوهات المحتملة للتعبير عن الغضب الاجتماعي الناجم عن شروع الدولة في عملية تخفيض مستمر للدعم والنتائج المترتبة عليها.

يعتبر شروع النظام الحالي في تطبيق مزيد من السياسات الرامية إلى تراجع دور الدولة المالي والاقتصادي أكبر تجسيد لتفكك العقد الناصري الذي طالما حاولت الدولة جاهدة الاحتفاظ به في علاقتها

² عمرو عادلي، اقتصاديات النظام السلطوي الصاعد في مصر، مركز كارنيجي، 18 يونيو 2014، <http://carnegieendowment.org/2014/06/18/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1/hdzq?reloadFlag=1#>

³ عمرو عادلي، الأزمات الهيكلية التي أصبحت ملحة، 6 يوليو 2014، موقع مدي مصر، <http://www.madamasr.com/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%D8%AD%D8%AA-%D9%85%D9%84%D8%AD%D8%A9>

⁴ عمرو عادلي، إقتصاديات النظام السلطوي الصاعد في مصر، مرجع سابق.

مع قطاعات مجتمعية بعينها، كالعمال والموظفين وغيرهم من الطبقات الاجتماعية المنتمة سواء للطبقة الوسطى الدنيا أو الفقيرة. فالدولة الناصرية أسست علاقتها بهذه الفئات الاجتماعية بناءً على مقايضة الولاء السياسي بضمان مستوى معيشي معين لها.⁵ فعلياً، خلقت هذه البنية العلاقاتية إشكالية عميقة طالما صاحبت عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في مصر: فالدولة، ظلت دوماً غير قادرة على اتخاذ خطوات حاسمة باتجاه سياسات اللبرلة الاقتصادية وتخفيف تدخلها الاقتصادي والمالي لأن ثمن مثل هذه الإجراءات هو فقدانها دعم قواعدها الاجتماعية الرئيسية.⁶ وإذا كانت سياسات اللبرلة الاقتصادية قد بدأت منذ عهد الرئيس السادات في السبعينات إلا أن وتيرتها لم تشتد سوى بدءاً من عام 2004 مع قدوم حكومة أحمد نظيف ذو التوجهات النيوليبرالية الصريحة. فقد قامت هذه الأخيرة بمزيد من إجراءات التحرير الاقتصادي انعكست بالذات في مزيد من إجراءات الخصخصة وبيع شركات القطاع العام.⁷ وهنا، تأتي سياسات رفع الدعم الذي تنفقه الدولة على المحروقات، والمتخذة في عهد الرئيس السيسي، كتعبير عن محاولات تطبيق إصلاحات اقتصادية هيكلية ظلت مؤجلة، لعقد أو عقدين، فباتت اليوم ملحة.

وفي هذا الإطار، يزداد شعور فئات اجتماعية معينة بالسخط إزاء دولة تسيّر بشكل مستمر في اتجاه تفكيك علاقتها الزبونية القديمة معهم مما قد يؤدي لأمر من اثنين على الأمد المتوسط والبعيد:

أولاً: مزيد من التنظيم والتكتل : نحو صياغة عقد اجتماعي جديد؟

قد يبدأ المتضررون من جراء السياسات التقشفية إلى اللجوء إلى استراتيجيات بها قدر من الاستدامة للدفاع عن مصالحهم. فيسعون إلى التكتل في شكل روابط أو نقابات تدافع عن حقوقهم الاجتماعية. بمعنى آخر، قد يدفع الضغط الاقتصادي المتزايد والمستمر في تفكير القطاعات الاجتماعية المتضررة منه في بناء تنظيمات نقابية قادرة على الضغط والدفاع عن سياسات اقتصادية تحمي مصالحها في الأمد الأبعد. فمن الممكن لهذه الفئات والطبقات استثمار الغضب الاجتماعي وتفريغه في شكل قنوات قادرة على التعبير عن مصالحها بشكل منظم وأكثر استمرارية، وبحيث يكون الهدف الأبعد لها هو الضغط على الدولة من أجل صياغة عقد اجتماعي جديد قوامه مشاركة هذه التنظيمات النقابية للدولة في صناعة السياسات الاقتصادية.

⁵ For more information about the Nasserite Pact, see : Marsha Pripstein Posusney, *Labor and the State in Egypt: Workers, Unions, and Economic Restructuring*. New York: Columbia University Press, 1997.

⁶ Jean-Noël Ferrié, *L'Egypte à la jonction de ses agendas intérieurs et extérieurs*, novembre 2006 http://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/art_inf_0.pdf

⁷ Joël-Beinin, *A Workers Social Movement on the Margin of the Global Neoliberal Order, Egypt 2004-2009*, in Joël-Beinin et Frédéric Vairel, *Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa*, Stanford Studies in Middle Eastern and I. Palo Alto: Stanford University Press, 2011, p186

وقد بدء هذا التوجه عبر بناء نقابات جديدة مستقلة عن اتحاد عمال مصر التابع للدولة قبيل ثورة يناير بعدة سنوات، لاسيما وأن السياسات النيوليبرالية التي اتبعتها حكومة نظيف (2004-2011)، والتي نجحت في رفع معدلات نمو الاقتصاد الكلي، لم تستطع في المقابل تحسين المستوى المعيشي للعمال والموظفين وغيرهم من الطبقات الأكثر فقراً، بل على العكس من ذلك، تدهور إلى حد كبير مستوى رواتبهم الحقيقية وبالتالي قدرتهم الشرائية.⁸ وفي هذا السياق، تم تأسيس نقابة موظفي الضرائب العقارية المستقلة في 2009. ثم شهدت مصر بعد الثورة، وبفضل مناخ الحرية السياسية التي عرفتها مصر حينئذ، توسعاً أكبر في إنشاء مثل هذه النقابات المستقلة.⁹ ورغم ذلك لم تتجه الأخيرة إلى معارضة مباشرة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة لأن تركيزها كان بالأساس على تحقيق مطالب أعضائها قصيرة المدى على غرار العلاوات والبدلات الغذائية وزيادة الأرباح.

فرغم انسحاب الدولة من التزاماتها تجاههم بضمان مستوى معيشي معقول، أثرت حركات الاحتجاج الاجتماعي والنقابات العمالية المستقلة أن لا تغير علاقاتها الزبونية القديمة مع الدولة. وقد حُرمت الحركة النقابية والعمالية، بسبب رفضها إقامة أية علاقة مع الأحزاب والقوى السياسية، من تأطير مطالبها في إطار الدفاع عن سياسات اقتصادية بديلة ومعبرة عن رؤية سياسية أوسع. فقبل ثورة 25 يناير، كان هناك تخوفاً لدى حركات الاحتجاج الاجتماعي والعمالي من أن يؤدي تسييس مطالبها إلى تعرضها للقمع الأمني - وهو الأمر الذي حدث فعلاً ولأول مرة منذ 2004، في إضراب عمال شركة غزل المحلة (عددهم 24000 ألف عامل) في 6 أبريل (نيسان) 2008، حين أدى تضامن القوى السياسية والشبابية مع الإضراب العمالي، ودعوتهم على الفيسبوك لتحويله إلى إضراب عام في كل مصر، إلى تعرض القيادات العمالية بالشركة إلى القمع والتكيل.¹⁰ أما بعد الثورة، فقد أثرت الحركات العمالية والنقابات المستقلة عدم الارتباط بالأحزاب والقوى الشبابية خوفاً من أن يؤدي التعاون بينهما إلى استغلال المطالب العمالية في أغراض سياسية قد تفيد السياسيين أكثر من العمال.

8 Joel Beinin, "A Workers' Social Movement on the Margin of the Global Neoliberal Order, Egypt 2004-2009," *op.cit*, p187.

9 للمزيد من المعلومات: Dina Bishara, "Labor Movements in Tunisia and Egypt: Drivers vs. Objects of Change in Transition from Authoritarian Rule," *SWP Comments*, German Institute for International and Security Affairs, January 2014, available on : http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2014C01_bishara.pdf

10 Nadine Abdalla, Egypt's Workers – From Protest Movement to Organized Labor, *German Institute for International and Security Affairs*, SWP Comments, October 2012, available on : http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2012C32_abn.pdf

وقد عزز هذا الموقف ضعف الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على أن تكون حليف مفيد للحركة النقابية والاجتماعية قادرة على الضغط من أجل تحقيق مطالبها، بل ربما العكس هو الصحيح.¹¹ ومن ناحية أخرى، عانت هذه النقابات الجديدة من مشكلات هيكلية منعتها من بناء تنظيمات قوية قادرة على اختراق قطاعات المجتمع المختلفة وتمثيلها بشكل جيد. فقد ظل تواجهها محدوداً ومتمركزاً بشكل عالي في أوساط موظفي الدولة (كموظفي الضرائب) وبعض عمال القطاع العام في المجال الخدمي تحديداً (مثل عمال هيئة النقل العام)، الأمر الذي أضعف من قدرتها على ممارسة ضغط منظم أو أوسع نطاقاً على الدولة يفضي إلى صياغة عقد اجتماعي جديد بين الطرفين.¹²

وفي هذا السياق، يمكن أن تدفع الزيادة المطردة في الأسعار الناجمة عن رفع الدعم، هذه القطاعات الاجتماعية إلى إدراك حقيقتين :

(1) أن المطالبة بالحقوق الوقتية لن تكون كافية لإجبار الدولة على صياغة سياسات اقتصادية وسياسية جديدة تخدم مصالحهم على المدى الأطول.

(2) أن الدولة لن تقبل التكتلات والنقابات العمالية شريكاً في صنع القرار إلا لو أجبرت على ذلك أي إذا تعرضت لضغط منظم وواسع من قبل روابط ونقابات تعبر عن شبكات اجتماعية ممتدة.

فحتي هذه اللحظة لم يصدر قانون الحريات النقابية لشرعنة وتقنين النقابات العمالية والروابط المهنية خارج إطار اتحاد عمال مصر. فهذا الأخير، لا يزال حتى يومنا هذا وبموجب القانون 35 لعام 1976، الجهة الشرعية والقانونية الوحيدة لتمثيل القطاعات العمالية.¹³ وستكون قدرة حركات الاحتجاج الاجتماعي على إدراك هاتين الحقيقتين هي محدد رئيسي ليس فقط على مدى قدرة هذه الحركات على التأثير على السياسات الاقتصادية بل أيضاً على مدى قدرتها على دفع النظام ككل في مسار ديمقراطي أكثر استقراراً لأنه سيكون قائماً، في هذه الحالة، على شراكة مجتمعية ودمج أشمل لقطاعات اجتماعية أوسع في عملية صنع السياسات، على الأقل على المستوي الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: احتجاجات قطاعية أو انفجار اجتماعي: بقاء الوضع كما هو عليه؟

على العكس من ذلك، فقد يدفع في المستقبل، اقتران مضي الدولة قدماً في إجراءات تقشفية سريعة مع إصرارها على حجب الحريات التنظيمية، وعلى رأسها الحريات النقابية، إلى توليد غضب اجتماعي بلا

¹¹ Nadine Abdalla, Egyptian Labor and the State, *Middle East Institute*, 1 July 2014, available on : <http://www.mei.edu/content/egyptian-labor-and-state-0>

¹² نفس المرجع السابق.

¹³ صحيح إنه لم تمنع هذه الوضعية ظهور منات من النقابات المستقلة إلا إنه حرّمها من الشرعية القانونية اللازمة للتفاوض بأسم ممثليها.

هياكل قادرة على تفرغها والتعبير عنه بصورة منظمة. وهو الأمر الذي قد تزداد وطأته في حالة استمرار ضعف النقابات المستقلة الوليدة وعدم قدرتها على تنظيم نفسها واختراق المجتمع بصورة أفضل، وانتزاع حق ممثليها الطبيعي في التواصل والوساطة الاجتماعية. ففي هذه الحالة من المتوقع أن نشهد واحد من نموذجين للاحتجاجات الاجتماعية، أو قد يجتمع كلاهما معاً:

(1) النموذج الأول يعبر عن الشكل المعتاد للاحتجاج الاجتماعي والعمالي في مصر منذ عام 2004، والذي شهدته البلاد، كما أشرنا سابقاً، في إطار زيادة سياسات الليبرالية الاقتصادية. ونقصد بذلك، انتشار مزيد من الاحتجاجات المجتمعية المخترقة لجميع القطاعات الاجتماعية (عمال، ومهنيين، وعاملين بقطاعات غير رسمية... الخ)، والتي تأخذ عادةً شكل وقفات احتجاجية أو إضرابات تنظم في كل قطاع على حدى سعياً لتحقيق مطالبه الخاصة وبدون تنسيق مع القطاعات الأخرى¹⁴. بالطبع، من شأن هذه الاحتجاجات القطاعية تعطيل عجلة الاقتصاد وإرباك محاولات الإدارة السياسية للنهوض به. إلا إنه من المستبعد أن تنجح في تشكيل أي تهديد هيكلية للنظام القائم أو حتى لسياساته. فمثلما شهدنا منذ 2004، المرجح هو أن يتحول هذا الحراك إلى جزء من مشهد احتجاجي روتيني سيواجهه النظام كالمعتاد إما بتقديم التنازلات، أو بالتجاهل أو بالضغط على قيادات الحركة لخفض سقف المطالب أو للتراجع عنها، كل على حسب حالته.

(2) أما النموذج الثاني فيتمثل في اندلاع احتجاجات اجتماعية عشوائية وغير منظمة يعبر عنها خروج فئات اجتماعية غضباً إلى الشوارع احتجاجاً على تدني مستوى معيشتهم وعدم قدرتهم على مواكبة الغلاء. لن يكون هذا المشهد الاحتجاجي قريباً من ثورة 25 يناير التي خرج فيها شباب الطبقة الوسطى منادياً بـ"العدالة الاجتماعية والحرية والكرامة الإنسانية"، فتبعته قطاعات مجتمعية عديدة آمنت بشعاراته ومثلت طبقات اجتماعية مختلفة، بل سيقرب من الانفجار الاجتماعي الذي عرفته مصر سنة 1977، حين خرجت الجماهير في عهد الرئيس السادات بشكل عشوائي وغير منظم احتجاجاً على ارتفاع الأسعار، خاصة أسعار المواد الغذائية.

فاليوم، باتت الطبقة الوسطى محركاً لتظاهرات 25 يناير السلمية بمطالبها السياسية والاجتماعية، أكثر ميلاً للمحافظة عنه إلى التمرد، لأن الاحتجاجات المتتالية التي شهدتها البلاد منذ ذلك الحين لم تدفع إلى تغييرات هيكلية في السياسات المتبعة بقدر ما أضرت بالمصالح الاقتصادية لهذه الطبقة. لذا، فإن السيناريو الأقرب للحدوث في هذا الصدد، هو اندلاع احتجاجات اجتماعية عشوائية للتعبير عن غضب طبقات اجتماعية بعينها ضد سياسات اقتصادية أفقرتها إلى الحد الذي لن تستطيع تحمله. قد يجبر مثل هذا

For more information, see: Joel Beinin, "A Workers' Social Movement on the Margin of the Global Neoliberal Order, Egypt 2004-2009," *op.cit*

الانفجار الاجتماعي النظام على التوقف المرحلي عن مزيد من سياسات التقشف مثلما حدث في عهد السادات، أو قد يجبره على تقديم مزيد من التنازلات سواء على الصعيد الاقتصادي (بمعنى تقديم حوافز مالية) أو السياسي (بمعنى تغيير قيادات حكومية)، إلا إنه ليس من المتوقع أن تستطيع هذه الأخيرة إحداث تغيير هيكلي في طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة على المدى الأطول، لأن التغيير الهيكلي يتطلب تواجد تنظيمات قوية قادرة على التفاوض مع النظام باسم ممثليها فيما يتعلق بمضمون سياسات الإصلاح الاقتصادي وتكلفتها الاجتماعية.

خاتمة وتوصيات

إن رفع الدعم يضع البلاد في مفترق طرق ليس فقط على الصعيد الاقتصادي بل السياسي والاجتماعي أيضاً. فعلى الرغم من أنه قد يعني وجود فرصة لصياغة عقد اجتماعي يعكس علاقة أكثر ديمقراطية بين القطاعات الاجتماعية المتضررة من جهة والدولة من جهة أخرى، لايزال شبح انفجار الأوضاع الاجتماعية بشكل عشوائي قائماً وبشدة. والحقيقة هي أن توجه البلاد في هذا المسار أو ذلك متوقف من ناحية على اختيارات النظام السياسي الحالي، ومن ناحية أخرى على إرادة وقدرة حركات الاحتجاج الاجتماعي ذاتها. فلو اختارت الدولة الإصرار على إغلاق كل قنوات التواصل والوساطة الاجتماعية في وقت تسير فيه نحو إجراءات مؤلمة اجتماعياً فلا مناص من انفجار اجتماعي أو على أقل تقدير احتجاجات قطاعية مستمرة.

وعلى النقيض من ذلك، قد يمثل خوف الدولة من مثل هذا الانفجار بالإضافة إلى قلق قطاعات مجتمعية بعينها من ضياع حقوقها وتدني مستوي معيشتها، فرصة تاريخية لصياغة عقد اجتماعي جديد يعيد تنظيم العلاقة بينهما بطريقة تضمن تحقيق الاستقرار والإصلاح على السواء. إن نجاح السياسات الاقتصادية التقشفية للدولة مرهون بعدم حدوث انفجار اجتماعي يهددها. وقدرة المتضررين منها على إجراء تغييرات هيكلية فيها مرهون بقدرتهم على تنظيم أنفسهم. لذا، تحتاج الدولة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تواجد هيكل مجتمعية قادرة على إدارة الصراع الاجتماعي، والذي من المتوقع أن تشدد وطأته في المستقبل. وبالتالي، لا بد من أن تقوم اليوم بتسهيل عملية التنظيم الاجتماعي والنقابي بما يعني على الأقل إصدار قانون يتيح الحريات النقابية. ولو أرادت الفئات المجتمعية المتضررة من جراء السياسات الاقتصادية الراهنة المشاركة في تعديلها بشكل يخدم مصالحها، فلا مناص لها من أن تنجح في تأطير نفسها في روابط ونقابات ليست فقط أكثر تنظيماً وقدرة على اختراق المجتمع، بل أيضاً أكثر قابلية على صياغة مطالبها في إطار مشروع سياسي أشمل.

عن الكاتب

نادين عبد الله باحثة غير مقيمة في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في برلين..وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من معهد العلوم السياسية، جامعة جرونوبل بفرنسا، وعلى شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من معهد العلوم السياسية بباريس. عملت مع العديد من مخازن الفكر والمراكز البحثية في مصر وأوروبا مثل منتدى البدائل العربي للدراسات بالقاهرة، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، والمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية ببرلين، ومركز الدراسات والبحوث حول العالم العربي ومنطقة المتوسط بجنيف. وتشمل اهتماماتها البحثية الحركات الاجتماعية والعمالية والحركات الشبابية، والتغيير الاجتماعي والسياسي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في مصر. كما تكتب نادين عموداً أسبوعياً لصحيفة المصري اليوم ولها عدة مقالات صحفية منشورة في صحف ومواقع إخبارية متعددة.

الأوراق الصادرة عن مبادرة الإصلاح العربي تعبر عن رأي كاتبها ولا تمثل بالضرورة موقف أو رأي المبادرة.

حقوق النشر محفوظة لمبادرة الإصلاح العربي.

كل إعادة نشر للورقة أو استخدام جزء منها يتطلب الحصول على موافقة المبادرة.

© مبادرة الإصلاح العربي آب/أغسطس 2014